النشرة الشهرية لمعلومات السوق بالسودان

النشرة #28 أبريل 2010

المحتويات:

رزنامة الحبوب (الذرة والدخن) – القطاع المطري والمروي ومعدلات التضخم (أشكال).... 2
أسعار الجملة الاسمية والحقيقية للحبوب (أشكال) 3
معايير التبادل التجاري وأسعار الخراف البلدية (أشكال) 3
تحليل السوق 4

الملخص:

تواصل ارتفاع أسعار الحبوب ، و الناجم عن ضعف أداء موسمي الصيف و الشتاء السابقين 10/2009 و ما صحب ذلك من إنخفاض في الإنتاج، حيث ظلت الاسعار أعلي بمقدار واضح عن متوسطها للاعوام القليلة الماضية حيث استمر الاتجاه التصاعدي لها حتى خلال موسم الحصاد (سبتمبر إلى ديسمبر) وهي التي عادة ما تنخفض فيها الأسعار أو تستقر.

جدير بالذكر أن السوق العالمي للحبوب يشهد إستقراراً خلال هذه الفترة و إن كانت أسعار القمح بدأت في إرتفاع متطرد منذ يوليو 2009 بعد فترة الاستقرار النسبي التي شهده النصف الاول من العام نفسه.

إن اتجاهات الأسعار الحالية تعتبر مقلقة للغاية ، لا سيما للذرة الرفيعة و التي كثيرا ما تتجاوز معدلاتها التاريخية القياسية. وعلاوة على ذلك فمن المتوقع إنخفاض القدرة الشرائية للشرائح الفقيرة من المواطنين خلال موسم 11/2010 ما لم يتم عكس اتجاه الاسعار الحالي. و يتوقف تحديد إتجاه الاسعار علي مستوي أداء الموسم الصيفي القادم.

هذه الإصدارة هي الثامنة و العشرون من نشرة التحديث الشهري لمعلومات السوق بالسودان، والتي صممت خصيصاً لتزويد متخذي القرار والباحثين بالسودان بالأسعار الجارية واتجاهات السوق.
إن المصادر الأساسية لمعلومات السوق بالولايات الشمالية الخمسة عشر هي وزارة الزراعة والغابات الاتحادية، وزارة الثروة الحيوانية والسمكية وشركة خدمات الثروة الحيوانية. ستتضمن النشرة في المستقبل القريب بيانات مماثلة للعشر ولايات بجنوب السودان والتي من المؤمل أن يوفرها برنامج معلومات الأمن الغذائي المتكاملة لدعم القرار بجنوب السودان (SIFSIA-S).

تركز الإصدارة بصفة أساسية على البيانات الخاصة بالذرة، الدخن، القمح، الإبل، الأغنام، الماعز والأبقار وذلك لأن مجموعة هذه السلع هي الأهم للأمن الغذائي والأكبر حجماً في التجارة والاستهلاك.

رسم بياني رقم 1 : أسعار الجملة الحقيقية (للذرة الفترية) بالخرطوم (أبريل 2006 – مارس 2010)

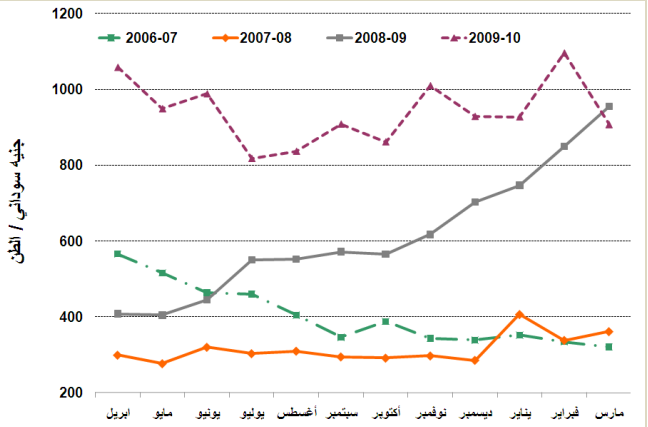

رسم بياني رقم 2 : مقارنة بين سعر التكافؤ للتصدير والأسعار المحلية للذرة بالقضارف (مارس 2005 – مارس 2010)

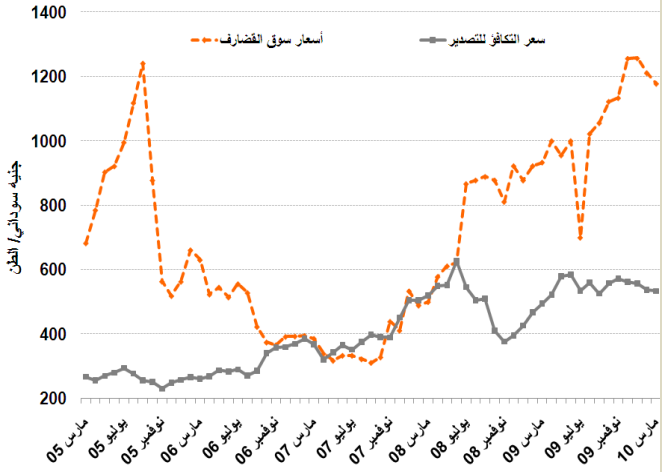

المصدر : بيانات وزارة الزراعة والغابات والجهاز المركزي للإحصاء. الأسعار العالمية من وزارة الزراعة الأمريكية ومجلس الحبوب العالمي http://www.fao.org/es/esc/prices

مشروع سيفسيا (SIFSIA) هو مشروع ممول من قبل المفوضية الأوربية ومنفذ بواسطة حكومة الوحدة الوطنية بالسودان والفاو. ليس بالضرورة أن يكون ما ورد في هذه الإصدارة ممثلا لوجهة نظر المفوضية الأوربية بالسودان أو حكومة السودان أو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). رجاءً إرسال مقترحاتكم إلى alemu.asfaw@fao.org ،Yahia.Awadelkarim@fao.org

SIFSIA project is funded by European Union Stabex Funds and jointly implemented by the Government of National Unity (GNU) and the Food and Agriculture Organization of the UN (FAO). The project aims at strengthening the government capacity in collecting, analysing disseminating, and utilizing food security information. http://www.fao.org/sudanfoodsecurity

مشروع سيفسيا ممول من قبل المفوضية الاوربية ومنفذ بواسطة حكومة الوحدة الوطنية بالسودان و منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو. يهدف البرنامج الى رفع القدرات لحكومة الوحدة الوطنية في جمع و تحليل وتوزيع معلومات الأمن الغذائي. http://www.fao.org/sudanfoodsecurity

الشكل 1 : رزنامة لحبوب (الذرة والدخن) – القطاع المطري[1] والمروي

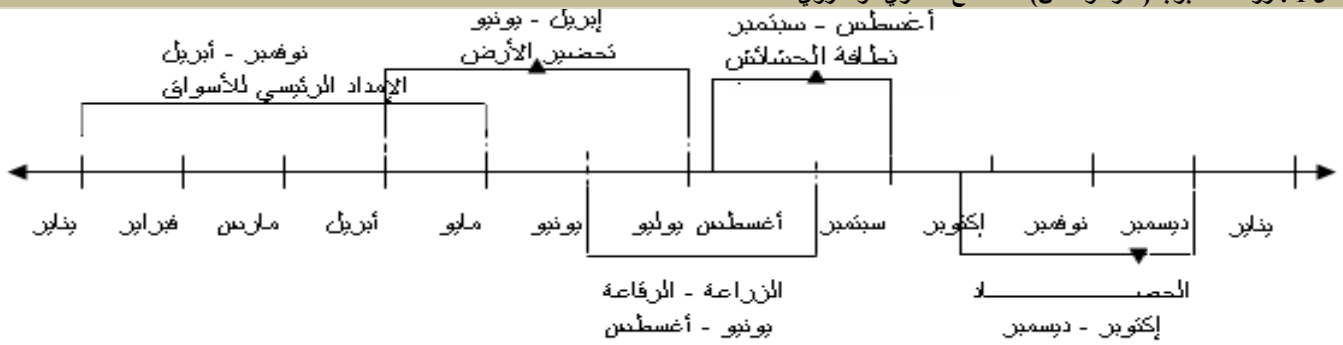

الشكل (2) : الرزنامه للقمح

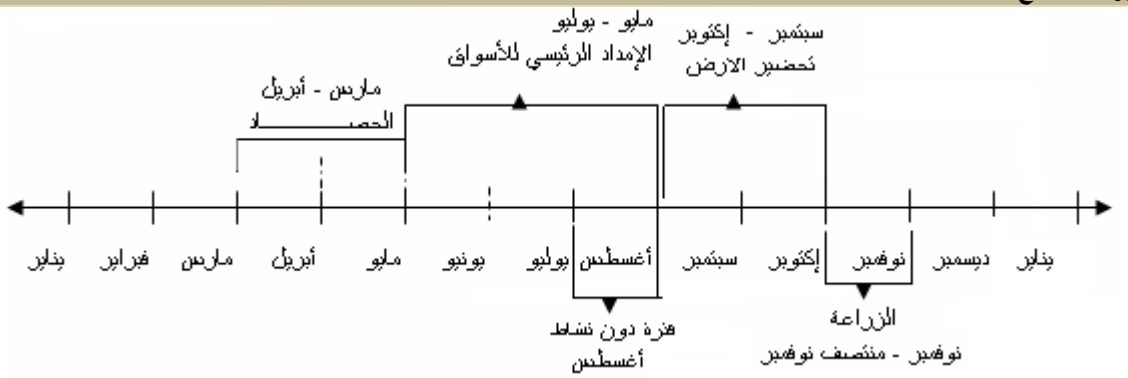

المصدر : وزارة الزراعة والغابات

رسم بياني 3 : الزيادة النسبية للأسعار – الأرقام القياسية للسلع الغذائية/ الأرقام القياسية للسلع غير الغذائية في السودان (مارس 2009– مارس 2010)

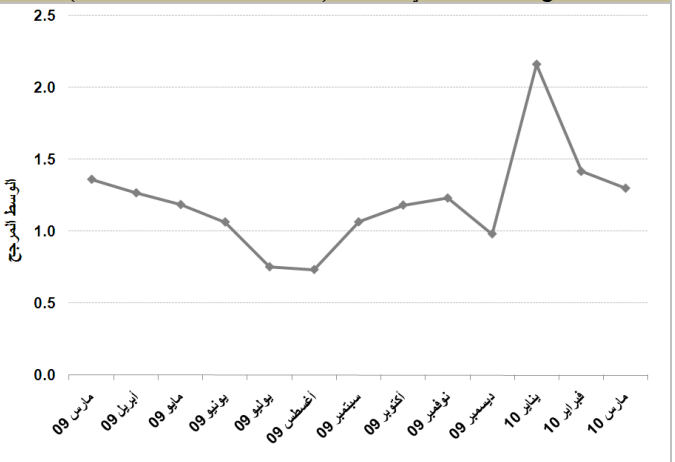

رسم بياني 4 : معدلات التضخم الشهرية بالسودان (سنة الأساس 2007 = 100) (مارس 2009– مارس 2010)

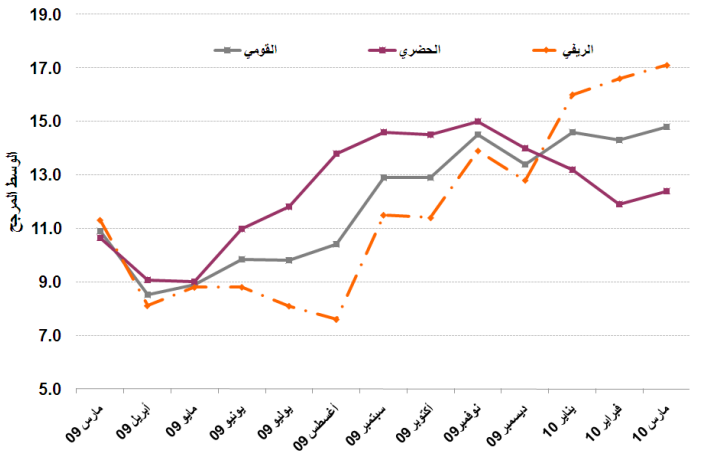

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم – السودان – الخرطوم.
ملحوظة: تم تحليل الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للزيادة السنوية في الأسعار واتجاهات معدلات التضخم واتضح إنها تعتبر مؤشراً لتحليل اتجاهات الدخل لكل المجموعات. كما تمت مراجعة الأرقام القياسية للمستهلك منذ ديسمبر 2008 وذلك استناداً على مراجعة مسوحات الإنفاق. إن التصاعد في الأرقام القياسية ومعدلات التضخم بالسودان هما الأعلى في المناطق الريفية بالمقارنة مع المناطق الحضرية.

رسم بياني رقم 5 : أسعار الجملة الاسمية للحبوب الأساسية بالخرطوم (مارس 2009–مارس 2010)

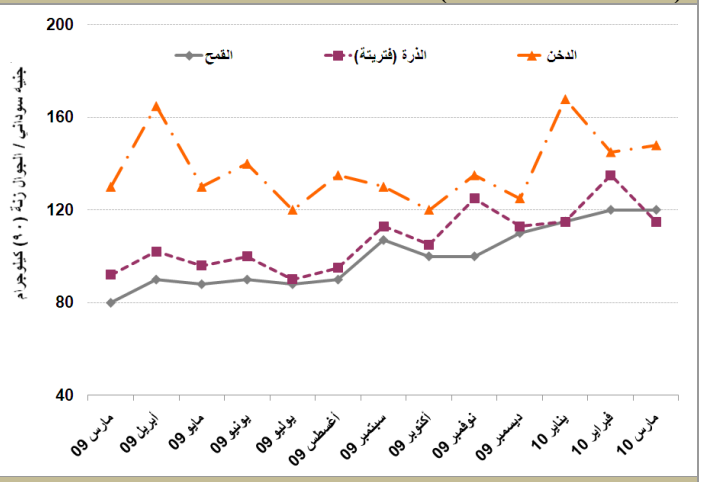

رسم بياني رقم 6 : أسعار الجملة الحقيقية والجارية للذرة (فترينة) بالخرطوم (أبريل 2009– مارس 2010)

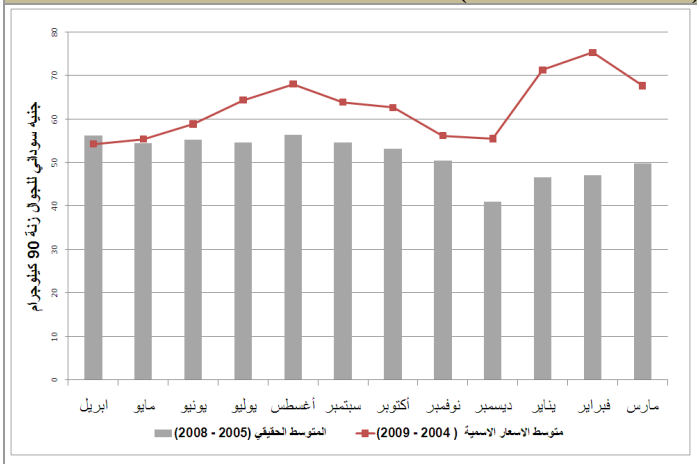

رسم بياني رقم 7 : أسعار الجملة الاسمية للذرة (فترينة) لبعض الأسواق المختارة (مارس 2009– مارس 2010)

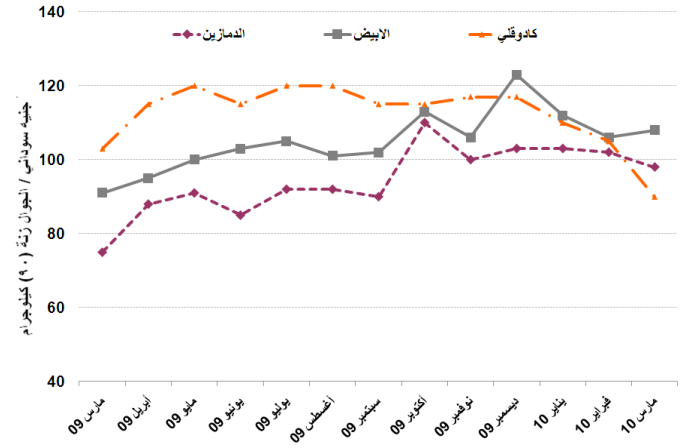

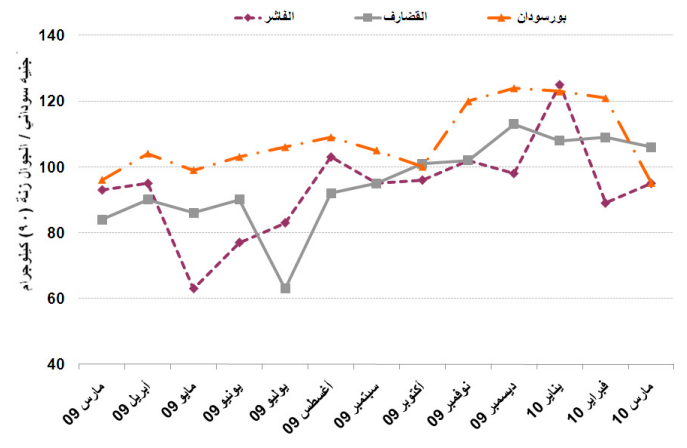

رسم بياني رقم 8 : أسعار الخراف البلدية بسوق السلام للماشية بأم درمان (مارس 2009– مارس 2010)

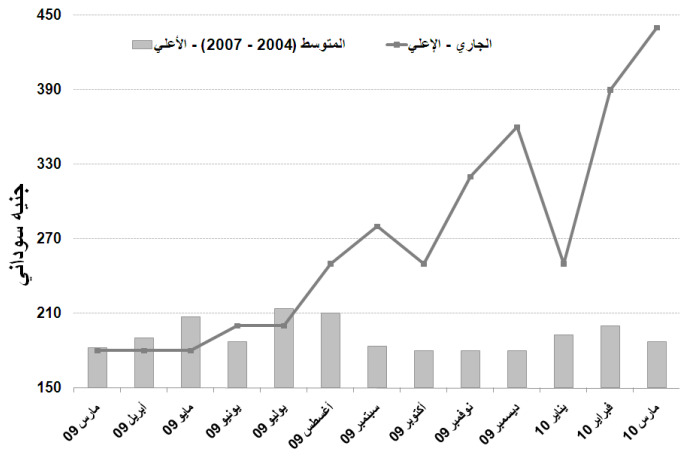

رسم بياني رقم 9 : معدل التبادل التجاري للخراف البلدية و الذرة (فترينة) بسوق السلام للماشية بأم درمان (مارس 2009– مارس 2010)

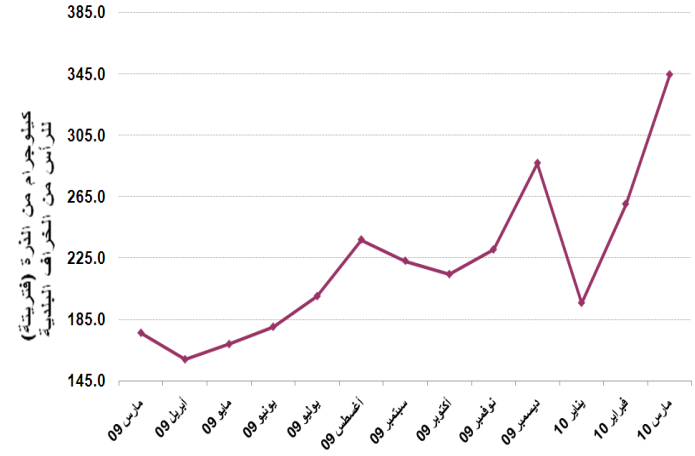

المصدر : بيانات وزارة الزراعة والغابات وشركة خدمات الثروة الحيوانية – الرسوم البيانية لـ سيفسيا- الشمال – (حكومة الوحدة الوطنية).

ملحوظات : 1- دونت الأسعار للحبوب بالجنيه السوداني للجوال زنة 90 كيلو جرام وللرأس من الخراف.

2- واحد جوال = 90 كجم،

3- متوسط فرق السعر بين الأعلى والأدنى للخراف البلدية يساوي 25 جنيه سوداني، سعر الأغنام في المتوسط للرأس زنه 13 كيلو جرام.
متوسط أسعار (2002 – 2007) تم تخفيضها وفقاً لقيم الأرقام القياسية الموازية لها.

4- معدلات التبادل التجاري عبر عنها بكميات الذرة التي تعادل رأساً من الأغنام.

تحليل السوق:

ظلت الأسعار مرتفعة جدا و أعلى من المعدل على مدار عام 2009 ، و إستمر إرتفاعها خلال الاشهر الماضية من 2010 وبلغت ذروتها في الفترة ما بين شهري يناير فبراير في معظم الأسواق بالبلاد . و علي الرغم من بعض علامات إنخفاض أو إستقرار الاسعار، بقيت أسعار الحبوب الرئيسية عند مستوياتها المرتفعة وفقاً لما تم تسجيله مارس 2010 . و إن أظهرت أسعار الذرة الرفيعة انخفاضا طفيفاً في جميع الأسواق تقريبا (الأشكال 5- 7) .

تبقي الأسباب الرئيسية لارتفاع مستوى الأسعار متمثلة في انخفاض الإنتاج المحلي، وإرتفاع أسعار المدخلات الزراعية بجانب إرتفاع تكاليف التخزين ، وعدم كفاية و ملائمة البنية التحتية لخدمة الاهداف الانتاجية كما شكلت المضاربات من قبل التجار و توقعات مسار السوق عاملاً موثراً علي الاسعار حيث يؤدي إرتفاعها إلي إحجام الموردين عن طرح مخزوناتهم للأستفادة من الاسعار الاعلي التي يتوقعونها في الفترات اللاحقة و يضاف إلي ذلك النضوب الفعلي لمخزونات الحبوب التي كونها كبار المزارعين والتجار، بجانب تصدير كميات مقدرة من الذرة بطرق غير رسمية لبعض البلدان المجاورة.

إن إستمرار استقرار الأسعار أوإنخفاضها قليلاً في هذه الفترة التي تلي الحصاد يعتبر مؤشراً جيداً حيث يدفع ذلك التجار على بيع المزيد من مخزونهم من الحبوب إلا أن إقترابنا من فترة الندرة النمطية و التي تستسمر من يونيو إلي أغسطس يفيد بتوقع تواصل الأسعار في الارتفاع ببطء حيث أن معظم الانتاج (أكثر من 90 % منه) يكون قد تم بيعه أو إستهلاكه بالفعل.

مع المستوى العال والاتجاهات المتزايدة لأسعار الحبوب المحلية ، يجعلها تتجاوز كثيراً سعر التكافؤ لتصديرها مما يشجع التجار لملء الفجوات الحالية (الشكل 2) . و يدعم ذلك التصريحات التي أطلقتها الجهات الحكومية في في وقت سابق حول الحاجة الملحة للنظر في شراء جزء كبير من إحتياجات الحبوب لعام 2010 من السوق الدولية .

ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء، فقد زادت الارقام القياسية لأسعار المستهلك للحبوب في مارس الماضي و خصوصاً في المناطق الريفية كما إرتفعت معدلات التضخم في المناطق الريفية من 16 ٪ في يناير إلي 17.1 ٪ في مارس 2010 ، وهو أعلى رقم يسجل منذ نوفمبر 2008 .من ناحية أخرى ،فقد انخفضت معدلات التضخم في المناطق الحضرية من 13.2 ٪ إلى 12.4 ٪ خلال نفس الفترة أما نسبة التغير بين معدلات التضخم للمواد الغذائية مقارنة بالمواد غير الغذائية فقد واصلت في الانخفاض حيث بقي معدل التضخم في مارس 2010 للمواد الغذائية أعلي من نظيره للمواد غير الغذائية (الأشكال 3- 4)

يرجع الإرتفاع الملحوظ في أسعار الماشية للزيادة الكبيرة في الطلب الخارجي عليها و يتزامن ذلك الارتفاع مع المستوي العال لأسعار الحبوب في مارس 2010 و إن كان من الزيادة في أسعار المواشي أعلي بكثير بالمقارنة مع أسعار الحبوب. و تأتي هذه الزيادات لصالح أصحاب المواشي حيث تمكنهم من الحصول علي كميات أكبر من الحبوب بالمقارنة بالفترات السابقة.

إن الزيادة المتزامنة بين أسعار الحبوب والماشية تفاقم من حالة انعدام الأمن الغذائي والمتازمة أصلاً في العديد من المناطق مما يفاقم الاوضاع العصيبة التي يتعرض لها الفقراء من السكان و الذين يعانون دوماً من محدودية طاقتهم الانتاجية نتيجة عدم إمتلاكهم للأراضي الزراعية و راس المال. مما يجعلهم يعتمدون على السوق لتلبية أغلب احتياجاتهم الغذائية علي مدار العام. أما بالنسبة للمزارعين الذين ينتجون لمقابلة إحتياجاتهم الاسرية فقط و الشرائح الفقيرة الاخري غير المشتغلة بالزراعة فإن نقص الانتاج في الموسم السابق و ما تبعه من إرتفاع في الاسعار قد أسفر، ليس فقط، عن إنخفاض مستويات الدخل لتلك القطاعات الفقيرة و إنما إرتفاع مخاطر مواجهة مشكلات متعلقة بسؤ التغذية و التعرض لنقص حاد جداً في الامدادات. لذا فمن المهم دعم إنتاج المحاصيل الزراعية ومستلزمات الإنتاج (بما في ذلك تقديم البذور كمعونة للمنتجين) ، وتوفير شبكات الأمان لدعم الفئات الضعيفة. وتستمر هذه الجهود في لعب دور هام في الحفاظ على الأمن الغذائي، خصوصاً في هذه الفترة التي تشهد إرتفاعاً حاداً في أسعار المواد الغذائية